كانت زيارة آرييل شارون إلى الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ هي القشّةَ التي قَصمتْ ظهرَ البعير. فهذه الزيارة إلى «جبل الهيكل» المزعوم تمّت بمباركةِ رئيس الوزراء الإسرائيليّ باراك، وبحراسةِ ما لا يقلّ عن ألف جنديٍّ إسرائيليّ. ولكنّ انتفاضة الأقصى لم تتفجّر حقاً إلاّ بعد أن أرْسل باراك في اليوم التالي، الجمعة، آلافَ الجنود إلى الحرم الشريف، مُوقعاً سبعةَ شهداء ومئتيْ جريح في صفوف الفلسطينيّين. فجأةً، باتت الحكومةُ الإسرائيليّة هي التي تَخُوض «حرباً مقدّسةً» دفاعاً عن موقعٍ كانت، إلى ما قبيْل مفاوضات كامب دايفيد مع الفلسطينيّين هذا الصيفَ، لا تُطالب به ولا تُقرّ بوجوده تحت مبنى الحرم الشريف، بل كانت تَعْتبر المطالبين به مهووسين متعصّبين، وتجرُّهم بالقوّة إلى خارج باحته[1].

الحجارة المتنوِّعة

إلى ماهر البماني: صديقاً ومعلّماً

سماح إدريس

جذر الانتفاضة الجديدة

في المفاوضات الأخيرة في كامب دايڤيد طالب باراك الرئيس ياسر عرفات بالتخلّي عن إصراره على السيادة على الأقصى. ولكنْ هل كان يَعْلم أنّ عرفات سيَرْفض ذلك؟ بالطبع، إذ لا يُمْكن أحداً، وإنْ كان متعاوناً مع الاحتلال، كما تقول تانيا رينهارت، أن يَرْضى بالتخلّي عن إدارة الأماكن المقدّسة[2]. ويرى نعوم تشومسكي أنّ الأنظمة العربيّة ما كانت ستغضّ النظرَ عن هذه المسألة الدينيّة الحسّاسة خوفاً من غضبة جماهيرها[3]، ملمّحاً إلى أنّ عرفات أخذ هذا الأمرَ في عين الاعتبار حين رَفَضَ طلبَ باراك.

ولكنّ جذر المشكلة الحقيقيّ، بغضّ النظر عن توقيت عرفات لهذا الرفض (وهو الذي كان قد رضي بـ «تأجيل» أمورٍ لا تقلّ أهميةً عن مسألة السيادة على الأماكن المقدّسة، كمسألة عودة اللاجئين الفلسطينيّين)، وبغضّ النظر عن توقيت زيارة شارون أو توقيت باراك لإرسال جنده إلى الحرم الشريف، إنّما يَكْمن في اتفاقية أوسلو نفسها. ومن أسفٍ أنْ نَقْرأ اليومَ لمثقفين فلسطينيّين بارزين يَمْدحون أوسلو لأنّها وضعت الفلسطينيّين «على الأرض» في مواجهة أعدائهم. بل يَذْهب الشّاعرُ القدير أحمد دحبور (في أحد

١ ـ Tanya Reinhart: "Mount Temple", Oct 2, 2000, **ZNet Commentry** (http: //www.zmag.org/)

٢ ـ المصدر السابق.

٣ ـ Noam Chomsky: "Blinded by the Truth", **al-Ahram Weekly Online**, 2 - 8 Nov., #506.

أعداد جريدة **المستقبل** اللبنانيّة، في تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠) إلى أنّ أوسلو قَدَّمَت المستشفياتِ التي تُداوي اليومَ جرحى الانتفاضة، متجاهِلاً أنّ التسوية كانت قد أُعِدّت أصلاً ـ بحسب زعم مؤيِّديها ـ **لمنع** وقوع القتلى والجرحى، ومتجاهِلاً أنّ الجرحى قد لا يستطيعون الوصولَ إلى تلك المستشفيات بسبب الحصار الإسرائيليّ والحواجز الإسرائيليّة التي فَرَضَتْها خطةُ أوسلو البانتوستانية!

وحقيقةُ الأمر، كما بات بعضُ مؤيِّدي أوسلو يُقرُّون الآن بأنفسهم، أنّ هذه الانتفاضة هي ـ في أحد وجوهها ـ تعبيرٌ عن الإحباط الذي يعانيه الفلسطينيُّون من التسوية. وفي طليعة هؤلاء الفلسطينيِّين أولئك الذين كانوا قد راهنوا أولَ الأمر على هذه التسوية، ونظَّروا لإيجابيّات أوسلو؛ وعلى رأسهم كوادرُ «تنظيم» حركة فتح ـ كما يتّضح من مقابلةٍ أجرتْها إحدى المحطّات التلفزيونيّة مع أبرز قادته، وهو السيد مروان البرغوثي[1]. وليس من المبالغة القولُ إنّ انتفاضة اليوم هي انتفاضةُ التسوويِّين بالدرجة الأولى، وتحظى بمباركةٍ واضحة من الرئيس عرفات وسلطتِه، وليست بأيِّ حالٍ من الأحوال انتفاضةً بقيادة الفصائل الوطنيّة الأخرى برغم مشاركتها (المحدودةِ بالنسبة إلى «حماس» و«الجهاد» حتى الآن). إنّها انتفاضةٌ اكتَسَتْ لَبُوساً دينيّاً عنوانُه «الأقصى»، ولكنّها في الأساس ردُّ فعلٍ على ضرب إسرائيل عَرْضَ الحائط بـ «تعهُّداتها» للسلطة الوطنيّة، وردُّ فعلٍ على تحويل إسرائيل كلَّ ما تدّعيه هذه السلطةُ من إنجازات إلى مسمَّياتٍ ملطَّفةٍ جديدةٍ لحقيقةٍ واحدةٍ اسمُها: إدامةُ الاحتلال... وبمشاركةٍ من بعض الخاضعين لهذا الاحتلال.

«كلُّ إنجازات أوسلو خداع»؛ هذا ما يُعلنه إدوارد سعيد على إحدى المحطّات التلفزيونيّة موخَّراً[2]. وتكفي جردةٌ صغيرةٌ بأحداث السنوات السبع التي أعقَبَتْ أوسلو (بين تاريخ التوقيع في أيلول ١٩٩٣ وتاريخ اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلولَ ٢٠٠٠ وما بعده) لتُبيِّن صحّةَ هذا الإعلان:

ـ فالمستوطنات لم تفكَّكْ، بل يتواصل بناؤها في عهد باراك، وبوتيرةٍ تفوق وتيرةَ أسلافه رابين وبيريز وناتانياهو. ففي القدس وحدها زاد عددُ المستوطنين اليهود مئتيْ ألف، ومثلُ هذا العدد أُضيف إلى مستوطني الضفّة وغزّة. والحقيقة المروِّعة في هذا الصدد هي أنّ مساحة الأراضي التي «كَسِبَها» الحكمُ الذاتيّ الفلسطينيُّ نتيجةً لأوسلو أقلُّ بكثير من مساحة الأراضي التي انتزعها منه الإسرائيليُّون خلال هذه السنوات المذكورة على شكل مستوطنات.

ـ والمعابِر (بما فيها مطارُ غزّة حيث تُقْلع طائرةُ السيد الرئيس) مازالت في يد إسرائيل، تَفْتحها وتُغْلقها متى شاءت، بحسب رضاها عن سياسة السلطة الوطنيّة «المستقلّة» أو حَنَقها عليها.

ـ ومياهُ الضفّة، التي يُفترض أن تروي ثلاثةَ ملايين فلسطينيّ هم وأراضيهم، تُسرَقُ في معظمها وتحوَّل لإرواء المستوطنين اليهود.

ـ ومستويات المعيشة انخفضتْ في مناطق الحكم الذاتيّ الفلسطينيّ بنسبةٍ تزيدُ على ٣٠ في المئة منذ اتفاق أوسلو[3]، مبدِّدةً أحلامَ رجالِ السلطة ورجالِ أعمالها ومستشاريها الاقتصاديِّين في تحويل تلك المناطق إلى سنغافورة الشرق.

ـ ومصير اللاجئين، والتعويضات، والقدس... مازال بانتظار غودو، المسمَّى بلغة أوسلو: «الحلَّ النهائيّ».

ولكنّ الخسائر السياسيّة الفلسطينيّة الناجمة عن أوسلو قد تكون أفدَحَ. فقد رأينا كيف أَخْرجتْ هذه الاتفاقيةُ القضيّةَ الفلسطينيّةَ من إطار الشرعيّة الدوليّة (على ظلم قرارات هذه الشرعيّة أحياناً) إلى إطار مرجعيّة أوسلو الوحيدة ذاتِ «الرعاية» الأميركيّة الوحيدة. ورأينا، تحديداً، كيف أخرجتْ أوسلو هذه القضيةَ من إطار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يَنصّ (باستثناء التأويل الإسرائيليّ!) على الانسحاب الإسرائيليّ من **كل** الأراضي التي احتُلّتْ عام ١٩٦٧، إلى إطار التفاوض الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ على الأراضي

هذا الملف تضمّ الصفحات الثماني عشرة التالية ٣ مقالات من بيروت والقاهرة ودمشق / فلسطين، و٣ مواد شعريَّة من بغداد وحمص والإسكندرية. وكلُّها تُعنى بالحدث الفلسطينيّ الانتفاضيّ الجديد.

---

١ ـ برنامج «حوار العمر»، تقدِّمه جيزيل خوري، وتبثُّه المؤسَّسةُ اللبنانيّة للإرسال LBC. وتاريخ الحلقة هو أحد أيام الأحد من شهر تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠. ففي هذا البرنامج صرّح البرغوثي أنّه كان من مؤيِّدي أوسلو في الماضي.

٢ ـ برنامج «بلا حدود»، يُقدِّمه أحمد منصور، وتبثُّه قناةُ الجزيرة (قطر). وتاريخ هذه الحلقة هو ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٠.

٣ ـ السير سيريل تاونسند: «انتفاضةُ العرب الجديدة»، جريدة **الحياة**، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠، ص ٩.

التي «**تختار** إسرائيلُ أن تنسحب منها»[1]. ورأينا أخيراً، لا آخراً، كيف تحوَّلتْ قضيةُ فلسطين من قضية عربيّةٍ عالمثالثيةٍ تقدُّميّةٍ تَحْتشد لنصرتها الجالياتُ العربيّة في العالم وأنصارُ الحرية والتقدُّم... إلى مسألةٍ يقرِّرها القريْعُ والشُّعثُ والعبّاس!

إنّ الانتفاضة الأخيرة تعيدُ تذكيرَنا، إذن، بجوهر القضية الفلسطينيّة الذي حاولتْ سبعُ سنوات من الكذب والخداع أن تَطْمسه: إنّها قضيةُ شعبٍ عربيّ، يواجه مشروعا استيطانيّاً مدعوماً بأعظم قوّة إمبرياليّة في هذا القرن، مشروعاً يَرْفض أن يُحقِّقَ مطالب «المتعاونين المحليّين» أنفسهم، فيفجِّر أيضاً غضبَ كلِّ مَنْ يأبى أن تصبح فلسطينُ فلسطينستان!

أيّ خطط للمواجهة؟

مع فشل مفاوضات كامب دايڤيد في تموز ٢٠٠٠، ومع زيارةِ شارون واندلاعِ «انتفاضة الأقصى» في نهاية أيلول، كَثُرَ الحديثُ عن «موتِ أوسلو». فهل مات أوسلو حقاً؟

يمكن القولُ، خلافاً لما كتبه سعيد وفِسْك، إنّ أوسلو حيٌّ يُرزَق. فالمعازل موجودة، ويشتدّ حصارُها يوماً بعد يوم. ولا يعني عدمُ تعاون «القيادة السوداء المحليّة» مع المركز الإمبرياليّ «الأبيض» نهايةَ البانتوستانات في حدّ ذاتها. ومع ذلك فإنْ كانت هذه مسألةٌ خلافيّة، فإنّ ما قد لا يكون كذلك هو أنّ **نَهْجَ أوسلو** لم يمتْ بعد. ويكفي أن نَلْحظ عددَ اللقاءات التي تمّت بين ممثِّلي السلطة الفلسطينيّة والعدوّ الإسرائيليّ منذ اندلاع الانتفاضة (لقاء باريس في ٥ تشرين الأول، واللِّقاء بين الطيب عبد الرحيم وافراييم سنيه، وبين دحلان والشين بيت، والاتصال بين عرفات وباراك من موسكو بـ «رعاية» پوتين). وفي الأيام القليلة الماضية صَدَرَ تحذيرٌ عن الجبهة الديموقراطيّة لتحرير فلسطين من وجود محادثات سرّية بين السلطة والعدوّ في «عاصمةٍ عربيّةٍ ما». ولكنّ اللقاءات ليست المؤشِّرَ الوحيدَ على أنّ السلطة لم تُحْرِقْ جسورَها مع نهج التسوية، إذ ثمّة مؤشِّراتٌ أخرى على التزامها ذلك النهجَ: من عدم إعلانها نهايةَ أوسلو من طرفٍ واحد، إلى إحجامها عن إعلان قيام دولة فلسطين على كامل مناطق الضفّة والقطاع وعاصمتُها القدس، إلى السعي ما أَمْكن إلى عدم «توريط» عناصر السلطة الفلسطينيّة في الأعمال العسكريّة بل حَصْرُ هذه الأعمال بعناصر تنظيم «فتح». وهناك مخاطر حقيقيّة من أن تتحوّل الانتفاضة مادةً على مائدة التفاوض.

والحقّ أنّه لا يعيب أيَّ حركةٍ ثوريّةٍ أن تَسْتَثْمِرَ نضالاتِها في تعزيز مكاسبها السياسيّة والجغرافيّة؛ بل إنّ هدف النضال هو ذلك بالضبط. ولكنّ العيب، والحرام، أنْ تَذْهب دماءُ الشهداء وتضحياتُ الأسرى والمعوّقين وذلك الدعمُ الشعبيُّ العربيُّ الهائل (الذي تجلّى في المظاهرات تحديداً) من أجل تحسين وضع المفاوض الفلسطينيّ ضمن شروط التسوية الحالية التي لا يمكن أن تكون عادلة: فلا يزال «الراعي» أميركياً، ولا تزال الحركةُ النضاليّة الفلسطينيّة مشتّتةً، ومازالت عناصرُ القوّة العربيّة كامنةً بانتظار مَنْ يُفجِّرها ويؤطِّرها ويُنَظِّمها. ولا يبدو أنّ ثمّة بديلاً في هذه المرحلة من تنمية العامل الذاتيّ الفلسطينيّ عبر سياسةٍ فلسطينيّةٍ مقاومة، على الصُّعُد العسكريّة والاقتصاديّة، وعلى جبهة تعزيز ديموقراطيّة المجتمع المدنيّ، وتوثيقِ علاقات جماهير الضفّة وغزّة والقدس الشرقيّة بجماهير ١٩٤٨ (الخط الأخضر).

أ ـ بناء خطة اقتصاديّة انتفاضيّة. فالمعلوم أنّ إسرائيل تَعْتمد على السوق الفلسطينيّة اعتماداً كبيراً، بوصف هذه السوق ثاني أهم هدف لمنتوجاتها، وتُقدَّر صادراتُها إليها بـ ٢،٥ بليون دولار سنوياً. ومن الواجب التفكيرُ بخطّةٍ تُقاطع المنتوجاتِ الإسرائيليّةَ على مراحل: فتبدأ بمقاطعة كُلِّ ما يُنتَجُ في المستوطنات (بغضّ النظر عن توفُّر بديلٍ له في السوق الفلسطينيّة)، وتنتقل تدريجاً إلى مقاطعة كلّ المنتوجات الإسرائيليّة أو الأميركيّة الأخرى في حال توفُّر ذلك البديل، أو إلى العمل على الحصول عليه من دولٍ شقيقة أو صديقة مؤيِّدة للآمال الفلسطينيّة[2]. وثمّة اقتراحاتٌ تفصيليّة عَرَضَها بعضُ الاقتصاديّين لدعم الاقتصاد الوطنيّ: مثلُ فرض تشريعات تَمْنع شراء الإسرائيليّين أسهماً في الشركات الفلسطينيّة؛ وبناءِ «اقتصادات زراعيّة منزليّة» تخفِّف من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيليّ، وتوفِّر بعضَ فرص العمل للعاطلين عن العمل بسبب إغلاق إسرائيل للمعابر مع مناطق الحكم الذاتيّ، وتقدِّم عاملاً لا يُستهان به من عوامل الصمود في مرحلة الانتفاضة[3]. ولكنّ ثمّة مشكلةً «فلسطينيّة» هنا، إذا جاز التعبير، وتتمثّل في ما نقلتْه جريدتان أميركيّتان (هما **فاينانشال تايمز** و**نيويورك تايمز**) وذكره نعوم تشومسكي، ومفادُه أنّ مجتمع رجال الأعمال الإسرائيليّين قد «بنى روابط مع موظّفي الأمن الفلسطينيّ» ومع «مستشار [عرفات] الاقتصاديّ»، فمكّن هؤلاء من أنْ «ينالوا لأنفسهم احتكاراتٍ بموافقة السلطة الفلسطينيّة»، في مقابلِ تعاونهم

١ ـ Robert Fisk: "Oslo is Dead", **The Independent**, Oct. 10, 2000.

٢ ـ Sam Bahour: "Institutionalizing Economic Resistance to Israeli Occupation", Oct. 24, 2000, at Sbahour@palnet.com.

٣ ـ المصدر السابق.

لتصدير المنتوجات الإسرائيليّة إلى مناطق الحكم الذاتي[1]. وينبغي هنا، تعزيزاً للوضع الاقتصاديّ الاجتماعيّ في مناطق الحكم الذاتيّ، قطعُ تلك الروابط ووقفُ هذا التعاون.

ب ـ بناء خطّة عسكريّة انتفاضيّة جديدة. فليس جائزاً القولُ، مرةً بعد مرة، إنّ السلاح ليس مُجْدياً بسبب تفوُّق العدوّ عسكرياً. الأساس المطلوب هنا هو تغيير الذهنيّة الحسابيّة إلى ذهنيّة فدائيّة استشهاديّة قتاليّة، تَسْتند إلى تراث المقاومة الفلسطينيّة البليغ، وإلى نموذج المقاومة الوطنيّة اللبنانية (منذ انطلاقتها عام ١٩٨٢ وانتهاءً بتحرير الجنوب في أيار الماضي). ولكيْ نَضْرب مثالاً على الذهنيّة الحسابيّة اقرأْ ما كتبه الأستاذ صالح عبد الجواد، رئيسُ دائرة العلوم السياسيّة في جامعة بيرزيت[2]. فهو يَسْتنكر أيَّ هجوم مسلّح على مراكز عسكريّة إسرائيليّة أو استيطانيّة حتى لو كانت النتيجة تحرير هذه المراكز، لأنّ الثمن سيكون باهظاً جداً. ويتابع: صحيح أنّ الفلسطينيّين نجحوا بالطريقة العسكريّة في إخلاء قبر يوسف في نابلس، غير أنّ هذه المواجهة أدّتْ إلى استشهاد ٧ فلسطينيّين مقابل قتيل إسرائيليّ واحد.

ولكنْ أتُرانا في حاجة إلى تذكير الأستاذ عبد الجواد بأنّ العدوّ المدجَّج بالسلاح لا يتراجع ما لم يَرَ أمامه رجالاً ونساءً على استعدادٍ تامٍّ للتضحية والاستشهاد؟

لقد قام حزبُ اللّه بعمليات عسكريةٍ واستشهاديّة كبيرة، خَسِرَ في بعضها ما يفوق خسائرَ الإسرائيليّين بكثير. غير أنّ العدوّ في نهاية المطاف خَرَجَ من القسم الأعظم من لبنان، وهو يجرّ أذيال الهزيمة. وما كان للنّصر اللبنانيّ أن يتحقّق لو لم يصادف الإسرائيليُّون مقاوماتٍ ومقاومين، أمثالَ سناء محيدلي ولولا عبّود وهادي نصرالله، يشترون بأرواحهم العزّةَ القوميّةَ أو الكرامةَ الوطنيّةَ أو الشرفَ الدينيّ أو غيرَ ذلك من الأهداف التي تَرْخص النفوسُ في سبيلها. وصحيحٌ أنّ على كل عملٍ استراتيجيّ أن يَحْرص على عدم استنفاد العامل البشريّ، بيْد أنّه لا تحريرَ حقيقياً إلاّ بالمقاومة والاستشهاد. ولا شكّ أنّ الخسائر في صفوف المقاومين ستتناقص ما إنْ يُدرك العدوُّ، بعد سلسلة من العمليّات الكبيرة، أنّه إزاء أناسٍ لا يهابون الموت، فيبدأ بالتراجع كما حَدَثَ في جنوبيّ لبنان. ولكنْ ما دامت حدودُ الفعل المقاوِم تَقْتصر على الحجارة، والتظاهراتِ، والكلامِ على المقاطعةِ الاقتصاديّة، فلا أمل كبيراً إلاّ في مجرّد الضغطِ على العدوّ لـ «تحسين» أوضاع المعازل الحاليّة.

وباختصار، لا يُمْكن إسقاطُ أيّ خيار، ولاسيّما خيارُ الكفاح المسلّح والعمليّات الاستشهاديّة، من أيّة استراتيجيّة تسعى إلى الحريّة والاستقلال، حتى لو لم تكن كلُّ الشروط مواتيةً اليوم؛ ففي مثل هذه الحال على الإرادة **الذاتيّة** الحرّة أن تُذلّل تلك الشروطَ لكي تجعلها مواتيةً لتحقيق ذيْنك الهدفَيْن.

هنا لا بدّ من التوقُّف عند نموذج آخر كَثُرَ الحديث عنه مؤخّراً للتدليل ـ خطأً ـ على نجاعةِ المقاومة **المدنيّة** بديلاً من العنف المسلّح. ففي المقابلة التي أجراها أحمد منصور مع إدوارد سعيد على قناة «الجزيرة»، ذَكَّر المفكّرُ الفلسطينيُّ الأبرزُ بنموذج العصيان المدنيّ الذي انتهجه المؤتمرُ الوطنيّ الأفريقيّ في مقاومة نظام الفصل العنصريّ (الأپارتايد). ولكنّ ما لم يشدِّد عليه سعيد هو أنّ «المؤتمر» المذكور لم يُسْقط الخيارَ العسكريّ، ولا العملَ العسكريّ، طوال فترة نضاله، بما في ذلك أثناء قيامه بالمفاوضات مع نظام الأقليّة البيضاء. وفي هذا الصدد يقول أوليڤر تامبو، رئيسُ المؤتمر، في شباط ١٩٨٥: «لا بديل عن الكفاح المسلّح ضدّ نظام پريتوريا، بل سيكثّف المؤتمرُ هذا الكفاح مادام الأپارتايد سائداً... ولكي نُوقف الكفاحَ المسلّح، فإنّ على النظام أولاً أن يزيل الأپارتايد الذي **سبّبَ** هذا الكفاحَ المسلّحَ أصلاً... إنّ البانتوستانات هي في حدّ ذاتها عملٌ من أعمال العنف، ولذا فإنّه سيكون من الخطإ أن نفكّر في أن يتخلّى المؤتمرُ الوطنيُّ الأفريقيُّ عن الكفاح المسلّح». ويتابع تامبو قائلاً: «في أيّ حال، حتى لو حصلتْ محادثاتٌ، وفَكّرنا في أنّ الوقت قد حانَ للتحدُّث مع نظام پريتوريا، فإنّنا لن نتخلّى عن الكفاح المسلّح، بل سنواصله». وكَشَفَ في ذلك العام أنّ مانديلاّ قد تلقّى عروضاً كثيرة لإطلاق سراحه بشرط العيش في البانتوستانات والاعترافِ بها، «ولكنّ مانديلاّ رفض»[3].

فلماذا يتخلّى شعبُ البانتوستانات الفلسطينيّة عن خيار العنف المسلّح؟

ومع ذلك، فلا بدّ من أن نأخذ في عين الاعتبار وجهةَ نظرِ صالح عبد الجواد في مسألةٍ أُخرى ذاتِ صلة، وهي ضرورةُ عدم وجود مسلّحين فلسطينيّين **داخل** التظاهرات الشعبيّة كي لا يُعطوا إسرائيلَ «الذريعةَ لاستخدام الدبّابات وطائرات الهيليكوبتر والصواريخ»[4]. ولكنّ هذا لا يعني ـ في رأينا ـ

---

١ ـ Chomsky, op. cit.

٢ ـ Saleh Abdel Jawad: "The Intifada Military Lessons", Oct. 25, 2000, at http://www.jmcc.org/media/reportonline

٣ ـ يُراجَع موقعُ ANC (المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ) على شبكة الانترنت http://www.anc.org.za، مدخل: «armed struggle». وكلام تامبو جاء في مقابلة مع صحيفة **زيمبابواي هيرالد** في شباط ١٩٨٥.

٤ ـ S. Abdel Jawad, op. cit.

الامتناع عن القيام بعمليات عسكريّة ضدّ الجنود وضدّ المستوطنات في أوقاتٍ أخرى، وفي مواجهات منفصلة. وبكلام آخر، ربما كان يجب العملُ على فصل المواجهات العسكريّة عن التظاهرات الشعبيّة، وتكثيفُ تلك المواجهات بدلاً من إلغائها، وإيلاءُ مسألةِ التدريب العسكريّ عنايةً قصوى[1]، ولاسيّما مع تصاعد احتمالات قيام العدوّ باجتياح المدن الفلسطينيّة في المستقبل.

ج ـ دقرطة المجتمع الفلسطينيّ. ثمّة شبهُ إجماع لدى فئات الشعب الفلسطينيّ، قَبْل الانتفاضة الجديدة وبعدها، على لزوم تخلّي السلطة الفلسطينيّة عن وسائلها الاستبداديّة، وتوسيع المشاركة في الحكم، وفسح المجال أمام الطاقات الشابّة والكُفُؤة. وتَطْرح بعضُ الفصائل اليساريّة ضرورةَ حلّ الحكومة الحاليّة الناجمة عن اتفاقيات أوسلو، واستبدالِها بحكومةِ وحدةٍ وطنيّةٍ مكوَّنةٍ من أعضاء من اللّجنة التنفيذيّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة ومن شخصياتٍ وطنيّة من داخل فلسطين وخارجها. كما تَطْرح تلك الفصائل إجراءَ انتخاباتٍ حقيقيّة في المجلس التشريعيّ والمجلس الوطنيّ، وتحريمَ الاعتقالات السياسيّة، ووقفَ التعذيب، وفتح آفاق حرية التعبير، ومحاربةَ الفساد. وكلُّها مطالب ضروريّةٌ ومحقّةٌ، ولا ينبغي تجاهلُها بحجّة «أولويّة بناء الدولة». ولكنْ لِمَ لم يستجب الرئيس عرفات ومعاونوه لهذه المطالب منذ نشأة الحكم الذاتيّ، الذي شَهِدَ موتَ أكثر من ٢٠ فلسطينياً في سجون السلطة[2]، والاستيلاءَ منذ ٣ سنوات على ٤٠٠ مليون دولار من الهِبات الدوليّة[3]، وانتهاكاتٍ عديدةً لحريّة الصحافة والإعلام؟ أنسي اليسارُ العرائضَ الكثيرةَ التي وقّعها مثقفون ومناضلون فلسطينيُّون للمطالبة بهذه الأمور، وكلُّها لم تأتِ بأيّ نتيجة؟

«إنّك لا تستطيع أن تحوّل فيلاً إلى أسدٍ برسالةٍ تُرْسِلُها إليه!». هكذا كَتَبَ إدوارد سعيد منذ بضع سنوات، ناعياً كلَّ المحاولات لإقناع عرفات بتغيير أساليبه الأوتوقراطيّة، قبل أن يَختم بالعبارة التالية: «... إنّ المسألة الأساسيّة هي [ضرورةُ] التوقُّف عن التفكير في أنّ بإمكان عرفات وشركائه أن يُصْلَحُوا، والبدء في نقاشٍ علنيّ وغيرِ خائف [بحثاً] عن البدائل...»[4].

أترانا هنا نُخِلّ بشروط «الوحدة الوطنيّة» التي نَحْرص عليها حرصَنا على أرواحنا، وعلى انتفاضتِنا، وعلى القضيّة الفلسطينيّة برمّتها؟

ولكنْ أيجوز أن تبقى «الوحدةُ الوطنيّة» ـ من مفهوم السلطة ـ سيفاً مُسلَّطاً على كل نقد، أو هراوةً إيديولوجيّةً لصرف النظر عن كل مطالبةٍ بالتغيير؟ هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، أيجوز أن تبقى «الوحدةُ الوطنيّة» ـ ومن منظور اليسار هذه المرّة ـ حجّةً لعدم إشهارِ هذا اليسار رايةَ المعارضة الجذريّة، والاستعاضةِ عنها بالمطالبة بزيادةِ حصةِ تمثيله في أجهزة السلطة، مع ما يُرافق ذلك من مطالبَ أخرى توحي بأنّ اليسار يراهن على إمكانية أن يُصْلِحَ النظامُ الحاليُّ نفسَه؟

إنّنا نرى أنّ على اليسار الوطنيّ الفلسطينيّ غير الاستسلاميّ أن يُنظِّم صفوفَه أولاً، وأن يقوّي نفسه، **قبل** أن ينخرط في أيّ شكلٍ من أشكال المشاركة مع السلطة الحالية، لأنّ مثل هذه المشاركة ستُضعف مصداقيتَه في أعين الناس وستقوِّض جذريةَ معارضته.

د ـ بناء علاقات كفاحيّة وثيقة مع فلسطينيّي ١٩٤٨. فلا شكّ أنّ المواجهات التي وقعتْ في أراضي ٤٨، وأدّتْ إلى استشهاد ١٣ فلسطينياً، هي من أبرز سمات الانتفاضة الفلسطينيّة الجديدة، إذ إنّها تؤكّد من جديد استحالةَ التعايش بين الهوية الفلسطينيّة العربيّة والمشروع الصهيونيّ. فهذا المشروع لم يتورّعْ عن قتل سكّانٍ يَحْملون «هويّته» منذ أكثر من خمسين عاماً، بعد أن أذاقهم الاضطهادَ العنصريّ، وبعد أنْ سَبَقَ أنْ واجههم عام ١٩٧٦ وقَتَلَ ستةً منهم في ما بات يُعرف بـ «يوم الأرض».

إنّ تعزيز العلاقة بين القوى الوطنيّة الفلسطينيّة في مناطق الحكم الذاتيّ، والقوى الوطنيّة الفلسطينيّة في مناطق ٤٨، قد يكون أهمَّ عاملٍ في الوقت الحاضر، لا لتحقيق الحريّة والاستقلال في المناطق التي احتُلّتْ عام ١٩٦٧ فحسب، بل لرسم ملامح هزيمة المشروع الصهيونيّ على كامل فلسطين في المستقبل أيضاً. والواقع أنّ علاقاتٍ قويّةً بين هذه القوى ستَسْحب البساطَ من تحت بعض القيادات

---

١ ـ في مقابلةٍ أجرَتْها «أميرة هاس» من صحيفة **هآرتز** مع قنّاص إسرائيليّ، ذَكَرَ هذا القنّاص أنّ عناصر تنظيم فتح «غيرُ مدرَّبين» (untrained guys)، وأنّه ورفاقَه يضحكون حين يسمعون على الراديو عبارةَ «تبادُل إطلاق نار» [بين عناصر التنظيم وجيش الدفاع الإسرائيليّ]. ولكنّه يمتدح تدريبَ عناصر السلطة الوطنيّة قائلاً إنّهم «يَعْرفون كيف يُطْلِقون النارَ بدقّة، ولديهم أسلحةٌ دقيقة ويمكن الاعتمادُ عليها. وهذا هو ما يخشاه جيشُ الدفاع». (**هآرتز**، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٠).

٢ ـ تاونسند، مصدر مذكور.

٣ ـ Edward W. Said: "The End of Oslo", **The Guardian**, Oct. 12, 2000.

٤ ـ Edward W. Said: "For Palestinian Independence" (وهي مقالةٌ وصلتْني عبر شبكة الانترنت دون ذكر المصدر الأساسيّ).

العربيّة «الإسرائيليّة» التي لا تزال تدور في فَلَك حزب العمل الإسرائيليّ، أو في فلك الاستقطاب الليكوديّ/العمليّ، وستُضعِف أيضاً أنصارَ قيادة أوسلو في داخل مناطق ٤٨.

* * *

وأياً يكن الأمر فإنّ على جميع المعنيِّين، فلسطينيِّين وعرباً، أن يشاركوا في صوغ خطابٍ سياسيّ عسكريّ اقتصاديّ وطنيّ شامل يستجيب لواقع المرحلة الراهنة ولأهداف الشعب الفلسطينيّ.

أيُّ دورٍ لنا، خارج فلسطين؟

لم تَشْهد الشوارعُ العربيّة في العصر الحديث مثلَ ذلك المدّ الجماهيريّ الغاضب الذي اكتسحها في الأيّام الأولى لانتفاضة الأقصى. فحتى التحرُّكات العربيّةُ المندِّدةُ باجتياح لبنان (ومن ثَمَّ بيروت) صيفَ ١٩٨٢، أو المنَدِّدةُ بمجزرةِ الأقصى السابقة عام ١٩٩٠، أو المندِّدةُ بمجزرة قانا عام ٩٦، لم ترقَ في ضخامتها إلى التظاهرات الأخيرة. وقد دفعَتْ هذه التحرُّكاتُ الأنظمةَ إلى عقد قمةٍ عربيّة، وأخرى إسلاميّةٍ، لم تكونا في مستوى الحدث الانتفاضيّ وإنْ لم تُغْفِلا (بمجرّد انعقادهما) مشاعرَ الجماهير العربيّة والإسلاميّة بالمهانة القوميّة والتضامن العربيّ. وتتابعتْ بعضُ الإجراءات الرسميّة التي لم تكن، هي الأخرى، في مستوى التضحيات الفلسطينيّة.

فليس فخراً أن يُسحَبَ السفيرُ المصريُّ من إسرائيل، أو يُحجِمَ الأردنُ عن إرسال سفيره إليها، أو تُغلِقَ قطر أو المغربُ المكتبَ التمثيليَّ أو التجاريَّ الإسرائيليّ. بل لا يكفي، وإنْ كنّا نتمنّى، أن تُغلَقَ السفارةُ الإسرائيليّة في القاهرة، أو في الأردن. وإنّما المطلوبُ تحرُّكاتٌ شعبيّةٌ عربيّةٌ عارمة، وضغوطٌ من مختلف أنحاء المجتمع المدنيّ، وفي كلّ قطر عربيّ، من أجل إلغاء كامب دايڤيد (الأوّل، أي المصريّ) واتفاقِ وادي عربة (الأردنيّ)، ووقفِ كلّ أشكال التطبيع مع العدوّ، وإرسالِ المساعدات الطّبيّة والاقتصاديّة والعسكريّة إلى فلسطين. والرهانُ في ذلك الإلغاء أو الوقف يجب ألاّ يكون على الأنظمة، لأنّ هذه الأخيرة لم تَعْقد تلك الاتفاقاتِ أصلاً، ولم تطبِّع مع العدوّ، إلاّ استجابةً للشروط السياسية الأميركيّة ولشروط «ترسانة أميركا» الاقتصاديّة (عنينا: البنكَ الدوليّ) من أجل إلغاء الديون الدوليّة المترتّبة عليها.

وهنا لا مفرّ من تصعيد التحرُّكات الجماهيريّة، وبخاصّةٍ الشبابيّة والثقافيّة، من أجل البدء بحملةٍ جديّة لمقاطعة البضائع الأميركيّة ما أَمْكَنَ ذلك، واللجوء إلى بضائع ومنتوجات أخرى من دولٍ صديقة أو أقلّ عدوانيّة. ويُمْكن في هذا المجال تحضيرُ قوائم بأسماء البضائع الأميركيّة المنويّ مقاطعتها، مع أسماء البدائل المقترحة، ثم يقف الطلاّب والطالبات أمام مداخل المخازن لتوزيع هذه القوائم على الزوّار. وليكُنْ شعارُنا في هذه الحملة: «محمد الدرّة قُتِل بسلاح أميركيّ». وللإشارة، فإنّ الولايات المتحدة باعت العدوّ الإسرائيليّ مؤخّراً طائراتِ هيليكوبتر من النوع الذي تُقصف به يوميّاً رام الله وغزّة ونابلس وغيرُها، وبقيمة ٥٢٥ مليون دولار. وقد دانَتْ منظمةُ العفو الدوليّة في ١٩ تشرين الأول بيعَ هذه الأسلحة لأنّ الولايات المتحدة كانت تَعْلم بـ «وجهة استعمالها»؛ وهذه الوجهة هي تحديداً: «انتهاكُ الحقوق الإنسانيّة للفلسطينيِّين وللعرب الإسرائيليِّين [فلسطينيِّي ٤٨] أثناء الأزمة الأخيرة في المنطقة». وفي هذا الإطار لا بدّ لحملاتنا التثقيفيّة والتعبويّة من استحضار كلّ تاريخ الولايات المتحدة في الدعم السافر للعدوّ الصهيونيّ، سياسياً وعسكرياً ومالياً (أكثر من ٥ بلايين دولار سنوياً)... مع التركيز على عدم تحويل الصراع إلى صراع قوميّ ضدّ الشعب الأميركيّ وقواه الديموقراطيّة، أو إلى صراع حضاريّ على الطريقة الهنتنغتونيّة، أو دينيٍّ على الطريقة الإسلامويّة.

وأمّا على الجبهة اللبنانيّة الجنوبيّة تحديداً، فمبارَكَةٌ هي عملياتُ المقاومة الإسلاميّة في «شبعا» اللبنانيّة التي ماتزال محتلّة، لا لأنّ هذه العمليّات استكمالٌ للتحرير «اللبنانيّ» الناقص فحسب، بل لأنّها أيضاً إسنادٌ للانتفاضة، وإربالٌ للعدوّ... مع الأمل في أن تترافق هذه العملياتُ في المستقبل مع تذكير المجتمع الدوليّ دوماً بأنّ قرار ٤٢٥ لن يُعتَبَر ناجزاً في أعينِ اللبنانيِّين ما لم تُبَتَّ قضيةُ اللاجئين الفلسطينيِّين في لبنان، الذين يتجاوز عددُهم الثلاثمئة ألف، والذين يُعانون شظفَ المخيَّمات لأنّ إسرائيل التي تَقْتل إخوانَهم وأخواتِهم في فلسطين اليوم قد سَبَقَ أن هجَّرتْهم إلى هذه المخيمات قبل اثنين وخمسين عاماً أو قبل ثلاثة وثلاثين عاماً.

ولكنّ المهمّة الأولى، والأساسيّة، أمام كلّ مواطن عربيّ اليوم هي الإسهامُ في تشكيل انتفاضته الخاصّة، داخل قُطْره، من أجل التحرُّر من الاستبداد النظاميّ والهيمنة الأميركيّة والخوف. لقد بيَّنتْ تظاهراتُ الجامعات والشوارع والمدن العربيّة أنّ المواطن العربيّ لم يَفْقد حِسَّه بالكرامة القوميّة، برغم سطوة المخابرات والقمع وعذاب التفتيش اليوميّ عن لقمة العيش. ولقد فجَّرتِ انتفاضةُ الأقصى إحباطاتِ العرب دُفْعةً واحدةً، وأظهرتْ لهم أنّ عذاب فلسطين لن يَزُول مادام عذابُهم هم قائماً، في ظلّ أنظمتهم القامعةِ (لهم) والمستسلمةِ (أمام أعدائهم). ويَكْفي الانتفاضة الفلسطينيّة مجداً أنّها أوضحَتْ للعرب جميعِهم أنّ الانتفاضة إنّما هي طريقُهم هم أيضاً إلى الحريّة... وإنْ تنوَّعتِ الأساليب واختلفتِ الحجارة

بيروت